مدارس مستقلة إلكترونية قائمة على الاقتصاد المعرفي مواكبا لرؤية ٢٠٣٠ (نموذج مقترح)

e-Charter Schools Based on the knowledge economy Processions Vision 2030(Proposed Model)

إعداد

د. محمد شوقي شلتوت
استاذ تكنولوجيا التعليم المساعد
ومدير مركز التعلم الإلكتروني
كليات الشرق العربي للدراسات العليا
المملكة العربية السعودية

أماني عمر محمد البراك
ماجستير تقنيات التعليم
رئيسة وحدة تطوير المدارس
وزارة التعليم
المملكة العربية السعودية

تم النشر : ضمن فاعليات مؤتمر "إبداعات عربية10" التميز في التعليم الذكي الفترة من 6-8 مارس 2017م
تنظيم جامعة حمدان بن محمد الذكية – الامارات العربية المتحدة.

المستخلص:

يهدف البحث الي تقديم نموذج مقترح المدارس المستقلة الالكترونية القائمة على عناصر الاقتصاد المعرفي متماشية مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 حيث مرت مشكلة الدراسة بعدد من الإجراءات وهي بداية من رغبة الباحثان لتقديم نموذج لمدرسة مستقلة الكترونيا بموصفات جيدة التي تفيد الطلاب والمجتمع ولكي يتأكد الباحثان من ان هناك احتياج لهذا النموذج بالمجتمع السعودي وقام الباحثان بالتالي:

تحليل تجربة مدارس تطوير مشروع الملك عبد الله وما أسفرت عليه من نتائج لكي تكون نقطة انطلاق لنموذج المقترح وكذلك القيام بتحليل توجهات المملكة في رؤية 2030 نحو الاقتصاد المعرفي وكذلك الاطلاع على تجارب الدول السابقة فيما يخص المدارس المستقلة وفي نهاية التحليل تم التوصل الي النموذج المقترح والذي تم عرضه على العديد من المتخصصين في المجال التعليمي ومجال الاقتصاد المعرفي وقد أظهروا بعض الاقتراحات التي أفادت في تنقيح النموذج بشكل جيد ووصوله لشكل المناسب لتطبيق.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، المدارس المستقلة، رؤية 2030، نموذج مقترح

المقدمة:

شهد العالم في الآونة الراهنة الكثير من المستجدات التي شملت جميع مجالات الحياة: الاجتماعية، والثقافية ، والسياسية، والاقتصادية، فقد تحول الاقتصاد المعرفي العالمي بشكل كبير إلى نظام جديد، يعتمد أساساً على المعرفة البشرية، وتزداد فيه قيمة الأشياء بالمعرفة لا بالجهد، وبالتالي فقد أصبح الاستثمار في المعلومات أحد عوامل الإنتاج فمفهوم الاقتصاد المعرفي يقوم على تعظيم الإنسان وعقله وإبداعه، والاستفادة من كم المعلومات الذي توفره الثورة في الاتصالات والتكنولوجيا المعاصرة، وهنا يبرز دور النظام التربوي بتركيبته العامة والنظام التعليمي بصفته الخاصة، والدور الذي من شأنه إكساب الطلبة في التعليم العام المهارات التفكيرية العليا التي تمكنهم من فهم المعلومات وتحليلها والاستنباط منها وإعادة ترتيبها وتطويرها لتكون معرفة قابلة للمنافسة والتسويق.

قد شكل الاقتصاد المعرفي محور لاهتمام الكثير من الباحثين بسبب حداثته واهمية نظراً لارتباطها الوثيق برؤية المملكة العربية السعودية 2030، وللأهمية العملية المترتبة على تطبيقه في الميدان التعليمي. حيث كثرت الدراسات التي تناولت موضوع الاقتصاد المعرفي، ومن هذه الدراسات دراسة كل من: (David, 2005, Gal Breath. 1999 السورطي 2005م)، والتي غلب عليها الطابع العام في تناول مفهوم الاقتصاد المعرفي والتوقعات المستقبلية لتطبيقه بالمؤسسات التعليمية بشكل عام مما يعطي أهمية خاصة، كونه يكشف عن درجة التطبيق للاقتصاد المعرفي، ومن ثم التعرف على جوانب القوة والضعف في التطبيق.

وقد وفرت المدارس المستقلة بيئة آمنة ورعاية خاصة للعاملين فيها، ومن خلالها يتم تشجيع الطلاب على تحقيق إمكاناتهم الكاملة كما تعد المدارس المستقلة فريدة من نوعها، يقوم الآباء فيها باختيار المدرسة التي هي حق مناسب لأبنائهم، وإن الهدف من المدارس المستقلة تقديم مقداراً من الحرية في الإجراءات تتناسب مع قدرات الطلاب والعاملين ، وتعمل على تقديم التعلم الأفضل للطلاب، وذلك لوجود طرق مناسبة من الإعداد التربوي، وللمدارس المستقلة مميزات كثيرة حيث إنها تختلف عن المدارس العادية من حيث الفلسفة والقيم الأساسية (2012:249,Currie,et al) وهذا يساعد في تحقيق أهداف الاقتصاد المعرفي الذي تتجه اليه المملكة العربية السعودية في رؤية 2030.

والفرق الجوهري بين المدارس المستقلة والمدارس العامة يتمثل في أن المدارس العامة تمولها الدولة، وهي متاحة مجاناً لكل الطلاب، وفيها يلتزم العاملين بالمنهج المقرر، بينما المدارس المستقلة يتم تأسيسها من قبل المجتمع، وتحتكم إلى مجلس أمناء يكون مسؤولاً عن المدرسة، ويتم تمويلها بشكل مستقل، وتتميز المدارس المستقلة بأنه قوية بوجود الأكاديميين، والالتزام بمعايير الجودة، والاستقلالية في اختيار المنهج والالتزام بالمهام والواجبات الإدارية والفنية التي تقررها المدرسة (2013:50,Goransson).

وتعد المدرسة المستقلة منفردة في مواردها المالية، حيث لا تعتمد على الحكومة في تمويل عملياتها، وتدار المدارس المستقلة من قبل مجلس الإدارة الخاص بها الذي يتم انتخابه من قبل أعضائها (West, 2014:331).

مشكلة الدراسة:

استشعر الباحثان مشكلة البحث بعد القيام بعمل تحليل للمدارس الإلكترونية المطبقة داخل المملكة العربية السعودية والبعض المطبق في دول اخري ووجدوا انها تعتمد بكل كبير علي الشق التكنولوجي بدون التطرق لاستفادة من الاقتصاد المعرفي وخصائصه التي تساعد في تطوير العلمية التعليمة والمخرجات الخاصة بها ، وكذلك عدم وضوح نموذج يفيد بهذا الشكل ورغبة من الباحثان لتقديم نموذج المدرسة الالكترونية في الوصول الي النموذج المقتر بشكل جديد معتمد علي خصائص المدارس المستقلة والتي تقوم على وجود القيادة القوية، حيث إن لمديري دور هام في إنجاح تلك المدارس وتوجيه فلسفتها ومناهجها وطرق تدريسها، فالمدارس المستقلة تقدم منهاجاً

صارماً للطلاب يؤهلهم لمواجهة التحديات في الغرفة الصفية، وتتيح المدارس المستقلة لطلابها المشاركة بسلسلة متزنة من الأنشطة الإثرائية الخارجية، وتطوير المدارس المستقلة قيم المشاركة المجتمعية عند الطلاب، وتطوير القيادية لدى الطلاب بما يؤهلهم لقيادة المجتمع مستقبلاً، كما أنها تلتزم بتقديم نوعية متميزة من التعليم للطلاب، وهذا يتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والتي لها اتجاه الي الاقتصاد المعرفي حيث ارتكزت على المتعلم بحيث يكون مواطن صالح منتج يستثمر قدراته ومهاراته في تحقيق أهدافه واستدامتها مدى الحياة متسلحاً بمهارات القرن الواحد والعشرون.

ومن هنا انطلق الباحثان لتحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو النموذج المقترح لمدارس مستقلة إلكترونية قائمة على الاقتصاد المعرفي مواكبا لرؤية ٢٠٣٠؟

وتفرع من السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية التي ساعدت الإجابة عليها في الوصول الي النموذج المقترح:

1) **ما الإطار العام المقترح لمدارس مستقلة إلكترونية قائمة على الاقتصاد المعرفي مواكبا لرؤية ٢٠٣٠؟**
2) **ما شكل المدارس المستقلة إلكترونية القائمة على الاقتصاد المعرفي مواكبا لرؤية ٢٠٣٠؟**

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى:

- بناء نموذج المقترح للمدارس المستقلة الالكترونية قائم على الاقتصاد المعرفي.

أهمية الدراسة:

ويمكن تحديد أهمية الدراسة بالآتي:

- تسهم في إثراء المكتبات العربية والعالمية بموضوعها، وتستفيد منها الجهات البحثية العلمية في الدراسات الأكاديمية والمهتمون بالمدارس المستقلة والاقتصاد المعرفي.
- تفتح هذه الدراسة الباب واسعًا أمام الدارسين والباحثين، للخوض أكثر في غمار المدارس المستقلة وتوظيف الاقتصاد المعرفي.

مصطلحات الدراسة:

الاقتصاد المعرفي :(K-Economy)ويعرف بأنه الاقتصاد الذي يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطوير منظومة التعليم وإصلاحها، والتدريب والبحث، بهدف استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة في بيئة تقنية تفعل تكنولوجيا المعرفة والاتصالات، وتدعم الحصول على المعرفة وإدارتها وتوظيفها وابتكارها وإنتاجها ونشرها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها (Barclay, 2002).

تعريف اجرائي: بأنه الاقتصاد المبني بشكل مباشر على إنتاج المعارف والمعلومات ونشرها واستخدامها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة ويعرف بأنه الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم منتجات أو خدمات متميزة، جديدة أو متجددة، يمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة من خلال ذلك.

المدارس المستقلة:

وتعرف المدارس المستقلة بأنها: " مؤسسات تعليمية خاصة من مؤسسات التعليم ما قبل الجامعية تخضع لمجلس أمناء مستقل" .(3Bohlmark,2012: p)

تعريف اجرائي: مؤسسة غير ربحية كباقي المؤسسات التي هي في المقام الأول تحصل على تمويلها ذاتياً بدعم من الرسوم المدرسية، والمساهمات الخيرية.

الإطار النظري:

المدارس المستقلة

في كونها تقدم تعليماً عالي الجودة، إلى جانب قدرتها على توفير بيئة تساعد على التميز والإبداع للمعلم، وتعمل على جعل المجتمع المحلي جزءً لا يتجزأ من العملية التعليمية، كما أن مستلزمات نجاح المدارس المستقلة في عملها هو الدعم المستمر من قبل قيادات المجتمع، واختيار الموارد البشرية الأعلى كفاءة؛ مما يدل على وجود تخطيط وتنظيم إداري فعال، وتزويدها بالمختصين الاجتماعيين والنفسيين وأصحاب الرأي ويتم توفير تمويل المدارس المستقلة من قبل الحكومة بالإضافة إلى دعم المجتمع المحلي مما يحقق لهذه المدارس عوامل جذب، وبالتالي فإن المدارس العامة أمام ضغط كبير في نقص التمويل، مما يؤدي إلى رغبة الطلاب في الانتقال إلى المدارس المستقلة وتتميز بخصائص كثيرة، ومن أبرز الخصائص العامة للمدارس المستقلة هي أنها تقدم منهاجاً للطلاب يؤهلهم لمواجهة التحديات في الغرفة الصفية، وتتيح المدارس المستقلة لطلابها المشاركة بسلسلة كبيرة من النشاطات بما يؤهلهم لقيادة المجتمع في المستقبل ، كما أنها تلتزم بتقديم نوعية متميزة من التعليم للطلاب

كما تتميز المدارس المستقلة عن المدارس الحكومية من حيث استخدام أساليب التدريس الذاتي، واعتماد ساعات دراسية طويلة، والاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية، وتوسيع نظرتها للمناهج المطبقة بحيث تتجاوز المنهاج الوطني، وتمتلك المدارس المستقلة الحرية في اختيار الطلاب، وتعيين المعلمين بحسب الكفاءة بعد إخضاعهم لاختبارات عديدة .

خصائص المدارس المستقلة:

1. **الخبرة الكبيرة لدى المعلمين**

تعمل المدارس المستقلة على إيجاد بيئة جيدة يمكن للمعلمين معها أن يصبحوا ذوي خبرة كبيرة، وذلك من خلال إنشاء مجموعات صغيرة من المعلمين، وإعطائهم دورات تدريبية تتلاءم مع احتياجاتهم التدريبية، وكذلك إعطاء المعلمين الاستقلال الذاتي في وضع البرنامج التعليمي ليتناسب مع احتياجات ومصالح الطلاب داخل المدرسة، وكذلك توفر الأموال اللازمة للتطوير المهني للمعلمين، ومكافأة الابتكار والأداء المتميز في التعليم، وتعزيز الصفات الإيجابية، مثل: المعرفة العميقة بالموضوع والتدريس، والتفاني في العمل، والقدرة على الانخراط والفهم، وهذا يساعد المعلمين من التحرر من القيود التي أنشأها الإفراط في الاعتماد على الاختبارات، ومساعدتهم على بناء شراكات حقيقية مع أولياء الأمور (Goransson, 2013:51).

2. **توفير فرص هائلة للطلاب:**

إن لكل مدرسة تركيبة من الفرص التعليمية التي تقدمها، وتوفر المدارس المستقلة فرص تعليمية أكثر للطلاب، وذلك عن طريق اختبار أنفسهم وتحقيق التميز الأكاديمي لديهم؛ وإكسابهم المهارات الاجتماعية التي تساعدهم على تشكيل علاقات ذات معنى مع الكبار، وتقديم مختلف الألعاب الرياضية، بالإضافة إلى أنها تعزز تعلم الطالب من خلاله تعليمه كيف يكون قائداً فعالاً في المدرسة؛ مما ينعكس ذلك على شخصيته في قيادة المجتمع ،وتعزز بشكل كبير كما تعمل المدارس المستقلة على إعطاء الطلاب فرص بناء صداقات مدى

الحياة فيما بينهم لتعلمهم كيفية تقديم خدمات لمجتمعهم؛ كما تقوم المدارس المستقلة بتنظيم السفر مع الجماعات المدرسية وحتى الدراسة في الخارج؛ بحيث توفر هذه التجربة لهم فرصة الاستفادة في تكوين مجموعات كبيرة وسعة، والاستفادة من خبرات وتجارب المجتمعات البلدان الأخرى (Goransson,2013:52).

3. العلم لكل طالب:

يدرك أولياء الأمور في المدارس المستقلة قيمة علم المدرة، وذلك من خلال الاهتمام الشخصي الذي يتلقاه أبنائهم في المدرسة بحيث يكونون سعداء بان المدرسة تعمل على تحسين التعليم لأبنائهم، حيث إن المدارس المستقلة ملتزمة برعاية كل طالب وليس فقط أفضل الطلاب، كما أنه في والمدارس المستقلة يتفاعل الطالب بشكل منتظم وهادف مع مجموعة متنوعة من الطلاب في بيئة آمنة وداعمة، وإن جميع المعلمين والإداريين والعاملين يعملون معاً للمساعدة على ضمان احتياجات كل طالب (Goransson,2013:54).

4. اهتمام وترحيب المجتمعات المحلية بالمدارس المستقلة:

وذلك من خلال وجود رغبة لدى أولياء الأمور بذهاب أبنائهم إلى المدارس المستقلة؛ لأنهم يتعاطفون مع مهمة المدرسة، ويدركون دور المدرسة المستقلة في التفاني من أجل التميز في التعليم لأنها تعمل على أن يكون الطلاب جزءاً من مجتمع حيث الجميع يسير على نفس الأهداف، كما يدرك أولياء الأمور أهمية المدارس المستقلة في كونها تعمل على توفير الشعور بالقيم والهدف المشترك (Goransson,2013:51 – 55).

وتعمل المدارس المستقلة على جعل الطلاب مشاركين نشطين في المجتمع، وذلك من خلال المشاركة بفعالية في الحياة المدرسية، وكل مدرسة لديها ثروة من فرص التطوع، وجمع التبرعات (Boston Global Education,2011).

وعلى الرغم من الإصلاحات التعليمية في المدارس العامة، إلا أن إنشاء المدارس المستقلة حقق استراتيجية لتقييم التعليم العام، لأن دورها تعدى الدور التعليمي إلى النمو التفاضلي في حصة طلاب المدارس المستقلة للتغيرات في متوسط مخرجات التعليم (Vachow,2012:23).

أسس وشروط تأسيس المدارس المستقلة:

تتضح أسس وشروط المدارس المستقلة من خلال تحديد الكيفية التي تعمل بها المدارس المستقلة من حيث التمويل والأداء ، حيث إنها تعمل ضمن حدود القانون التعليمي، وهي تتماشى مع ممارسة الحكم الرشيد للمدارس المستقلة، فهي تعمل ضمن حدود الدستور وجميع التشريعات الوطنية والإقليمية والسياسيات التعليمية، أما حدود استقلالها هو حرية المدرسة في استخدام الحكم المهني لاتخاذ القرارات، وهذا هو الذي يمنح المدرسة المستقلة خصائصها المميزة من خلال ضمان أن لديها الحرية التي تحتاج إليها لتكون قادرة على تقديم برامج التميز الأكاديمي للمتعلمين (west, 2014:334).

ويمكن إبراز أسس وشروط وجود المدارس المستقلة كما أوردها فاتشو على النحو التالي:

الحق في التعلم والتعليم:

حيث إن لكل شخص الحق في إنشاء مؤسسات تعليمية مستقلة على نفقته الخاصة، ولا يكون هناك تمييز لأشخاص على آخرين؛ ويتم تسجيلها، وتحافظ على المعايير المهنية للتعليم كما في معايير المؤسسات التعليمية في القطاع العام.

التسجيل من قبل وزارة التعليم:

حيث لا يحق للمدرسة المستقلة العمل ما لم يتم تسجيلها في وزارة التعليم في المنقطة التي تقع فيها المدرسة، بحيث يجب على وزارة التعليم تطوير أسس التسجيل، تمشياً مع النظام الإداري، والظروف العادلة للتسجيل، وإن أي مدرسة مستقلة تم تسجيلها، ول تفِ بالمتطلبات المنصوص عليها في قواعد ومعايير التمويل، فلن تكون مؤهلة من أجل الحصول على الدعم المطلوب من التربية والتعليم.

ضمان الجودة:

يجب على المدارس المستقلة تلبية متطلبات ضمان الجودة وتحسين الأداء على النحو الذي تحدده معايير ومواصفات الجودة في التعليم.

القبول:

أحد أهم الأمور في سياسة القبول لدى أي مدرسة مستقلة هو أن لا يسمح بالتمييز بين الطلاب في القبول، حيث لا يجوز التمييز سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ضد أي شخص على أساس اعتبارات بما في ذلك العرق أو الجنس، والحالة الاجتماعية أو الأصل الاجتماعي، والعمر، والثقافة، واللغة.

الاستثناءات:

تقع الاستثناءات في اثنين من مجالات واسعة، كالاستبعاد على أساس مجموعة من القواعد الواردة في قانون المدرسة التي تقع ضمن السلوك وإجراءات التظلم، وقد وضعت القوانين التي تحدد الممارسات التي تقع ضمنها الاستثناءات، فالمدارس المستقلة قد تستبعد المتعلم على أساس أي من الأسباب المنصوص عليها في قانونها بشرط أن تكون الإجراءات المتبعة عادلة.

التقييم:

تقوم المدارس المستقلة بتلبية جميع نتائج التعلم والتقييم فوق المعايير المنصوص عليها في كل من قوائم المنهج في المدارس العامة في التعليم، ومواصلة التعليم والتدريب، كما أن للمدارس المستقلة الحرية في اختيار المناهج والامتحانات طالما أنها تراعي المعايير المنصوص عليها في سياسة التعليم، كما تلتزم غالبية المدارس المستقلة بالامتحانات الرسمية المقررة من قبل إدارة التعليم.

الحفاظ على المعايير:

تقوم المدارس المستقلة بالمحافظة على اللوائح والقوانين والمعايير المطبقة في المدارس العامة، حيث لا يجوز تجاوز هذه المعايير، حيث تضع المدارس المستقلة حداً أعلى معقول من المعايير الموجودة في سياسة التعليم، ويجب أن تعمل المدارس المستقلة على توفيرها، ويقبل من المدارس المستقلة الحدود العليا من المعايير، وهذا نتيجة الممارسات والأساليب السليمة التي تراعيها، حيث تعمل القرارات على تعزيز مكانة المتعلم في المدارس المستقلة، وهذا يستند على سجلات الأداء، وحتى يكون هناك ضمان لاتخاذ قرارات أفضل لصالح الطالب.

تطوير التعليم والمدارس المستقلة:

يحظى تطوير التعليم باهتمام متزايد من قبل مخططي السياسات والقيادات التربوية في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، ولقد احتل موضوع التطوير التربوي محور الاهتمام والتركيز في البلاد العربية وبخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وذلك بعد أن توسع التعليم في الوطن العربي توسعاً كمياً مذهلاً، وأصبح التأكيد على تحسين جودة التعليم ونوعيته شعاراً ترفعه وزارات التربية والتعليم في جميع البلاد العربية، ولقد تجلى هذا الاهتمام بالتطوير التربوي من خلال اعتماد وزارات التربية والتعليم العربية لخطط خمسية أو عشرية، فضلاً عن رؤى وسيناريوهات لمستقبل التعليم في العديد من الأقطار العربية يمتد امتدادها إلى ربع قرن، وذلك انطلاقاً من أهمية

التخطيط الاستراتيجي لمواجهتها، والتطوير التربوي في أي بلد عربي يجب أن تعتمد على الجهود الذاتية الخبرات الوطنية لتمكين هذه الخطط من تحقيق أهدافها (الخطيب، 2006م:31).

ويقصد بتطوير التعليم: " الإجراءات والخطوات التي تتبعها المؤسسة التربوية لتنفيذ خطط ومشاريع التطوير من جميع الجوانب النظرية والعملية بهدف تحسين العملية التربوية، واستجابتها للتحديات المستقلة العالمية (يوسف، 1998:18).

ويشمل تطوير التعليم تطوير المناهج، والكتب والمقررات، وتطوير أساليب ونظم الامتحانات، وتطوير إعداد المعلمين، والمديرين، والمشرفين؛ لأجل زيادة فاعلية النظام التربوي وجعله أكثر استجابة لحاجات المجتمع الذي نشأ فيه، كما أن تطوير التعليم هو التغيير نحو الأفضل والأحسن من خلال توافر عناصر الشمولية لجميع مدخلات النظام التربوي، وعملياته، ومخرجاته، والمنهجية العلمية، والديمقراطية، والتجريب وفقا لخطة علمية تتصف بالمرونة، والحداثة، وقابلية التعديل والمتابعة (جرادات، 1992م:15).

وتطوير التعليم يحتاج إلى إدارة ناجحة وفاعلة، إذ تعد الإدارة الناجحة السبب الرئيس للتقدم والتطور في كل مجالات الحياة باعتبارها أداة فاعلة، ومهمة لتحقيق الأهداف، وقد أولت النظم التربوية في الكثير من الدول، موضوع الإدارة اهتماماً ملحوظاً في الجهود التي تبذلها تلك النظم من أجل تطوير العملية التربوية وتحسين فعاليتها وكفاءتها (أخو ارشيده، 2006م:8؛ البوهي، 2001م:89).

وتعد تجربة المدارس المستقلة أحد الاتجاهات التربوية الحديثة في مختلف بلدان العالم، ولذلك للاعتقاد بدورها الإيجابي والفعال في تحقيق الأهداف التربوية التي لم تستطع المدارس التقليدية تحقيقها، وهناك خطط مفصلة لتطبيق نموذج المدارس المستقلة، حيث تم التأكيد على ضرورة إنشاء أربع مؤسسات حكومية جديدة، بحيث تكون ثلاث منها مؤسسات دائمة ومؤسسة واحدة مؤقتة، وذلك بهدف المساعدة على تغيير الاختصاص والسلطة في النظام، وهذه المؤسسات هي:

المجلس الأعلى للتعليم بقطر: وهو مسؤول عن صياغة سياسة التعليم الوطنية.

هيئة التعليم: وهي مؤسسة دائمة تهتم بمسؤولية الإشراف على المدارس الجديد المستقلة وتخصيص الموارد لها مع تطوير معايير المناهج الدراسية الوطنية في اللغة العربية، والرياضيات، العلوم، واللغة الإنجليزية، وتطوير برامج تدريب المعلمين لضمان توفير معلمين مؤهلين للمدارس الجديدة.

هيئة التقييم: وهي مؤسسة دائمة تهتم بمسؤولية مراقبة الطلاب والمدارس في المدارس التابعة للوزارة، والمدارس المستقلة، وإدارة الاختبارات وعمليات الاستقصاء الوطنية التي يتم إجراؤها على الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، ومديري المدارس، وإعداد بطاقات تقارير المدارس سنوياً، وإدارة نظام بيانات الشبكة الوطنية للبيانات التربوية.

فريق التطبيق: وهي مؤسسة مؤقتة تهتم بمسؤولية المساعدة على إقامة مؤسسات أخرى، والقيام بوظائف الإشراف، والتنسيق، وتقديم الاستشارات أثناء التحول إلى النظام الجديد (Rand, 2008:2-4).

وقد أشار ويغنز (Wiggins,2011:5) إلى أهمية المدارس المستقلة حيث إنها تقدم تعليماً عالي الجودة إلى جانب قدرتها على توفير مناخ التميز والإبداع للمعلم، وتعمل على جعل المجتمع المحلي جزءاً لا يتجزأ من المدرسة، كما أن من مستلزمات نجاح المدارس المستقلة في عملها الدعم المستمر من قيادات المجتمع، واختيار الموارد البشرية الأعلى كفاءة، وتزويدها بالمختصين الاجتماعيين والمستشارين وأصحاب الرأي.

وأشار ليفين (Levine,2002:12) إلى أن المدارس المستقلة تتميز عن المدارس الحكومية من حيث استخدامها أساليب التدريس الذاتي، واعتماد ساعات دراسة طويلة، والاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية، وتوسيع نظرتها للمناهج المطبقة بحيث تتجاوز المنهاج الوطني، وتمتلك المدارس المستقلة في اختيار طلابها، وتعيين المعلمين حسب الكفاءة بعد إخضاعهم لاختبارات عديدة.

وتقوم المدرسة المستقلة على وجود القيادة القوية، حيث إن لمديري دور هام في إنجاح تلك المدارس وتوجيه فلسفتها ومناهجها

وطرق تدريسها، فالمدارس المستقلة تقدم منهاجاً صارماً للطلاب يؤهلهم لمواجهة التحديات في الغرفة الصفية، وتتيح المدارس المستقلة لطلابها المشاركة بسلسلة متزنة من الأنشطة الإثرائية الخارجية، وتطوير المدارس المستقلة قيم المشاركة المجتمعية عند الطلاب، وتطوير القيادية لدى الطلاب بما يؤهلهم لقيادة المجتمع مستقبلاً، كما أنها تلتزم بتقديم نوعية متميزة من التعليم للطلاب.

نماذج من المدارس المستقلة عربياً ودولياً:

أولاً: النماذج العربية للمدارس المستقلة:

مدرسة الإسراء المستقلة الابتدائية للبنات (قطر):

تمثل الهدف الرئيس للمدرسة في توفير تعليم بمستوى عالٍ لطالبات المرحلة الابتدائية بما يؤهلهن ليكن طالبات يتعلمن مدى الحياة، ويمارسن التفكير الناقد، ويمتلكن القدرة على صنع القرار، ومواطنات قطريات يشعرن بتحمل المسؤولية. وترتكز رسالة المدرسة على مساعدة الطالبات لتقوية قدراتهن في القراءة والكتابة، والرياضيات ومهارات التكنولوجيا، كما تسعى المدرسة لتحقيق تفوق في التعليم وإحراز تقدم عالٍ في التعلم للطالبات، وتوفير كافة الظروف والإمكانات لكل طالبة في مدرسة الإسراء الابتدائية المستقلة للتقدم والنجاح في ظل اقتصاد المعرفة، وكموطنه في المجتمع القطري تشارك بفكرها وجهدها.

تتعدد الأهداف التربوية والتعليمية في مدرسة الإسراء، ومن أبرزها: المحافظة على الهوية القطرية العربية الإسلامية، ويتحقق ذلك من خلال: تنمية الوازع الديني والاعتزاز بالحضارة العربية والإسلامية، وفي نفس الوقت احترام وتفهم الحضارات الأخرى، وتطبيق أفضل الممارسات والمعايير التعليمية، وتبني معايير المناهج الصادرة من هيئة التعليم من حيث المناهج التعليمية، والأساليب التدريسية، وطرق التقييم لضمان الاستمرار في تحسين مستوى الإنجاز الطلابي، وتقديم كم هائل من الفرص التعليمية للطالبات وأولياء أمورهن من خلال تطبيق مجموعة متنوعة من البرامج والخدمات والخيارات التعليمية الهادفة ذات الجودة العالية لضمان قدرة المدرسة على تلبية الاحتياجات التعليمية الفردية لكل طالبة.

وبالتالي ستتمكن كل طالبة من الاختيار من بين مجموعة متنوعة من الأنشطة المناسبة لقدراتها وميولها سواء أثناء الدوام المدرسين والالتزام بالتطوير المستمر من خلال وضع ومراجعة وتطبيق خطة للمسؤولية، بحيث يلتزم كافة المعنيون في المدرسة بالمسؤولية الملقاة على عاتقه في مجال عمله وبالنتائج المترتبة على أدائه، وتشجيع المدرسات على التركيز على الممارسات التعليمية المبنية على الاحتياجات الفردية للطالبات، ووضع التقارير حول البرامج التعليمية وأداء الجهاز الإداري والمدرسة ككل، وبالشراكة مع أولياء الأمور من خلال التعاون مع كافة الأطراف المعنية يمكن زيادة عدد أولياء الأمور الذين يشاركون في رفع مستوى التحصيل والإنجاز العلمي للطالبات، والشراكة مع المجتمع من خلال إشراك الطالبات في خدمة المجتمع أثناء عملية إعدادهن للمواطنة الصالحة، وخوض التجربة العملية في المجتمع، والإفادة من ذلك في العملية التعليمية في المدرسة، وتشجيع الحس القيادي لدى الطلاب (المجلس الأعلى للتعليم في قطر ، 2008م).

مدرسة اليرموك المستقلة الإعدادية للبنين (قطر):

يتمثل هدف المدرسة في توفير أفضل سبل التعليم الممكن لطلابها؛ وذلك بخلق بيئة تربوية تعليمية يكون الطالب فيها محور العملية التعليمية، وتضمن استمرارية التعلم على مدى الحياة. وحول رؤية المدرسة فإنها تسعى إلى بناء شخصية الطالب المؤمن بالخالق عز وجل، والمعتز بالدين الإسلامي الحنيف، والمنتمي للوطن والمجتمع واضعاً نصب عينيه بلاده محترماً عاداتها وتقاليدها العريقة، ومحافظاً عليها والمتمثلة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وذلك عن طريق دمجها في مناهجه وأنشطته وزياراته الداخلية والخارجية.

أما الأهداف التربوية التي تسعى المدرسة إلى تحقيقها فتشمل قيام الطلاب بتطوير مهارات اتصال شفهية وكتابية فعالة، وقيام الطلاب باكتساب أساس قوي في التفكير والمهارات الرياضية، واكتساب الطلاب معرفة ومهارات في العلوم ومقدرتهم على مواكبة الاستفسارات

باستخدام الطريقة العلمية الاستكشافية، وإدراك الطلاب لأهمية العمل الجاد والمسؤولية الشخصية واحترام الآخرين (المجلس الأعلى للتعليم في قطر، 2008م).

مدرسة عبد الوهاب الثانوية المستقلة للبنين (قطر):

تمثل هدف المدرسة في تحقيق أفضل مستوى من النمو الذاتي والأكاديمي لكل الطلاب، وتأهيلهم لتخصصي الطب أو الهندسة، وهذه المدرسة هي للمرحلة الثانوية للبنين فقط يستمر الطالب فيها بالدراسة ثلاث سنوات: بحيث تؤهل الطلاب القادمين من مختلف مدارس التعليم العام والراغبين في أن يكون تخصصهم الطب أو الهندسة مستقبلاً، حيث تسعى المدرسة إلى تخريج أفراد مرموقين من الناحية التعليمية والأكاديمية، والاجتماعية وقادرين على التكيف مع المجتمع المحيط بعد استكمال دراستهم الجامعية التي يتم تجهيزهم لها، أما الأهداف التربوية التي تسعى المدرسة إلى تحقيقها تتمثل في إكساب بعض المدرسين والطلاب المهارة في اللغة الإنجليزية خلال سنوات الدراسة، ويتم أيضاً تدريس جميع المواد الدراسية باللغة الإنجليزية، وما عدا العلوم الشرعية واللغة العربية والدراسات الاجتماعية، كما هدفت المدرسة إلى أن يحقق الطلاب تقدماً بمرونة في السنة الدراسة التالية، وتهدف المدرسة إلى تحقيق (80%) من الأهداف الفردية للطلاب والمعلمين التي تم التخطيط لها مسبقاً (المجلس الأعلى للتعليم في قطر، 2008م).

ثانياً: النماذج الدولية للمدارس المستقلة:

مدارس كوينزلاند المستقلة (استراليا): ((Queensland Independent School

تقوم هذه المدارس على طرح خيارات تعليمية متعددة، ومتنوعة، وبحيث تكون نتائج و ومخرجات التعليم متميزة، من خلال السعي إلى العمل بصورة أفضل لتحقيق مصالح مدارس كوينزلاند المستقلة والارتقاء بها، وحماية استقلالية المدارس ومجلس الأعضاء في مجال السياسات بما في ذلك تعيين هيئة العاملين، والمنهج والأنشطة المنهجية.

وقد أعدت خطة مدارس كوينزلاند المستقلة الاستراتيجية وفق رؤيتها ومهمتها وأهدافها وقيمها التي تركز على اهتمامات المدارس المستقلة، والنهوض بما يفهم الحاجات المتنوعة لها، والتجاوب معها، وخدمتها مع تكامل تقديم الخدمات السريعة بكفاءة. تلتزم هذه المدارس بأعلى معايير مهنية ممكنة، وبثقافة المؤازرة والاحترام والتشجيع، واحترام وجهات نظر الفرد وحاجات المدارس الأعضاء، بالإضافة إلى الإبداع والعمل بروح الفريق الواحد.

مدارس دالاس المستقلة (أمريكا): (.Dallas independent School,2008)

تقوم هذه المدارس على الاعتقاد بأن كل طالب يمكن أن يؤدي عمله بالمستوى الأفضل، أو فوق ذلك المستوى، وأن يكون جاهزاً للمنافسة كقوة عمل في الاقتصاد العالمي، وأن التربويين لديهم معظم التأثير القوي على إنجازات الطلاب، وأن العدالة في التعليم والتميز سوف تزيل فجوة الإنجاز. وأن كل طالب يجب عليه أن يتعلم في بيئة آمنة فاعلة مرحبة، وبيئة عمل إبداعية.

وتلتزم مدارس دالاس المستقلة بدعم ظروف التعلم، وتوفير المصادر اللازمة لجميع لطلاب للوصول إلى مستويات أكاديمية عليا. وإعداد الجاهزية الكلية لكل الطلاب، ودعم جهود توظيف المدرسين الأكفاء والاحتفاظ بهم ومكافأتهم، وكذلك المدراء من أجل التأكيد على تمكين الطلاب من الوصول إلى التعليم من الخبراء والاستفادة منه، وتخصيص الموارد اللازمة لتجهيز المدراء والمدرسين مع مهارات لتوفير قيادة فاعلة وتعليمات تؤدي إلى تحصيل جيد للطلاب.

ثانياً: مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي:

1) مجتمع المعرفة **Knowledge Society**:

ظهر مفهوم مجتمع المعرفة لأول مرة في منتصف الستينات من القرن الماضي عندما كانت تحدث مناقشات وجدال حول التناقضات والعيوب أو العقبات التي تواجه المجتمع الصناعي مثل التناقضات الخاصة بالموضة التي تناسب المجتمع الصناعي، ومن هنا فقد بدأ المجتمع الحديث في التركيز على المعرفة ووظيفتها. (البسيلاوي، 13: 2007). ولقد تعددت تعريفات مجتمع المعرفة منها " أنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة الإنسانية". (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 39: 2003). في حين عرفه البعض على أنه " قدرة نوعية على التنظيم وإيجاد آليات راقية وعقلانية في مجال التسيير، وترتيب الحياة، والتحكم في الموارد المتاحة، وحسن استثماراها وتوظيفها، وخاصة إيلاء الموارد البشرية الموقع الملائم في تحقيق النمو الاقتصادي، كما يعني هذا المفهوم كذلك تطوير أنماط التصرف والتحكم في القدرات المتنوعة " (وناس، 17: 2007). وبلغة الاقتصاد تعني إقامة المعرفة تأسيس نمط إنتاج المعرفة عوضاً عن هيمنة الإنتاج الريعي الذي تشتق القيمة الاقتصادية فيه أساساً من استنضاب المواد الخام القائم الآن في أغلب الدول العربية إما مباشرة في الدول العربية النفطية أو اشتقاقاً من غيرها نتيجة للاعتماد على المعونات وتحويلات العاملين من الأولى. (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 40: 2003).

مما سبق يمكن القول بأن مجتمع المعرفة هو مجتمع الإنسان المجدد، والذكاء المشترك، والعقل الفعال، والمعلومات الدقيقة وخير مثال على تطبيق مجتمع المعرفة هو المجتمع الياباني الذي عوض باقتدار غياب الثروات الطبيعية عن طريق حسن إعداد الموارد البشرية ذات القدرات الاستثنائية على الخلق الذكي والتجديد المقتدر. (جامل، 6: 2006).

أركان مجتمع المعرفة:

ويقوم مجتمع المعرفة على خمس أركان أساسية هي: (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 44: 2003).

- إطلاق حرية الرأي والتعبير دعماً للديمقراطية.
- النشر الكامل للتعليم الراقي، مع إعطاء عناية خاصة لطرقي الاتصال والتعليم المستمر مدى الحياة.
- توطين العلم وبناء القدرات الذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية.
- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية، وأخيراً.
- تأسيس نموذج معرفي عام، أصيل، ومنفتح، ومستنير ذو خصوصية ثقافية.

2) **اقتصاد المعرفة** Knowledge Economic:

أطلقت تسميات كثيرة لتدل على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد المعلومات، اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الإلكتروني، والاقتصاد الشبكي، وكل هذه التسميات تشير إلى اقتصاد المعرفة وغالباً ما تستخدم بطريقة متبادلة. ويحدد (Barclay, 2002) اقتصاد المعرفة على أنه " دراسة وفهم تراكم المعرفة وحوافز والأفراد لاكتشاف، وتعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون". وتعرفه مؤتمن على أنه " إحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر انسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي. فالمجتمع القائم على امتلاك زمام المعرفة وعلى المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة، يكون مؤهلاً أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها، على كافة الأصعدة الاقتصادية، والعلمية، والثقافية، والاجتماعية ... إلخ". (مؤتمن، 12: 2004) في حين يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه " الاقتصاد الذي يقوم على أساس إنتاج هذه المعرفة، واستخدام نتائجها وثمارها، أو بالأحرى استهلاكها

بالمعنى الاقتصادي لمفهوم الاستهلاك. وبذلك تشكل المعرفة بمفهومها الحديث جزءاً أساسياً من ثورة المجتمع المتطور ومن رفاهيته الاجتماعية". (خير الدين، 186: 1988).

عناصر الاقتصاد المعرفي:

هناك عدة عناصر تدعمه الاقتصاد المعرفي وتثبت وجوده كاقتصاد قوي، وتسهم بوجودها في أي اقتصاد بأن تضعه ضمن تصنيف الاقتصاديات المتقدمة، والتي يمكن إجمالها كالتالي: (لشمري والليثي، 2008).

- بنية تحتية مجتمعية داعمة تتمثل في الكوادر المدربة ذات المستوى العالي من التأهيل، والتي يعتبر وجودها بمثابة الدعامات القوية للاقتصاد المعرفي.
- أن يكون هناك مجال لاستخدام الانترنت ليشمل شرائح واسعة من السكان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العامل الأساسي للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو خطوط الهاتف ووجود أجهزة الكمبيوتر.
- مجتمع متعلم، ويستوجب ذلك التركيز على مستوى التعليم، والعمل على تدعيم التأهيل والتعليم المستمر، وإقامة المركز والمعاهد المؤهلة للنهوض بمستوى الكوادر الموجودة، وزيادة الخبرة لدى الطلبة المتخرجين من أجل ضمان جيل من العاملين ذوي الخبرات العالية التي قد تنهض بالاقتصاد في ظل التغيرات التكنولوجية المتلاحقة.

مما سبق يمكن القول بأن اقتصاد المعرفة يركز على استغلال التقنيات الحديثة خير استغلال في شتى مناحي الحياة المعاصرة، ويتطلب الارتقاء بالرؤية المستقبلية، وإعادة النظر في أساليب العمليات التقليدية في كافة الأصعدة، فقد غدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة حياة وليست مجرد أدوات رفاهية مقتصرة على مجال معين أو نخبة اجتماعية.

وفي هذا الإطار يبرز النظام التعليمي كأهم محرك لإحداث تغير جذري وثورة حقيقية في نمط الحياة والتفكير، فالأجيال الصاعدة دائماً هي الأقدر على تحقيق نقلة نوعية إن توافرت لها سبل ووسائل التغيير. كما يعد التعليم بوابة مجتمع المعرفة، وأحد ركائزه الهامة وأحد جوانبه المشرقة، ويوفر التعليم أفضل وسائل لكسر القيود التي كانت تعيق الاطلاع على المنجزات العلمية والمعلومات التقنية الحديثة.

وبالتالي يمكن القول بأن التحدي المطروح – اليوم – هو أن تنجح في الوصول إلى الاستثمار الأمثل لتكنولوجيا التعليم والمعلومات بهدف الارتقاء بنوعية التعليم, وتوسيع انتشاره, وتحقيق مبدأي تعميم المعرفة وديمقراطية التعليم, دون أن يكون ذلك على حساب نوعية التعليم أو التكلفة الفعلية له, فالتعليم في مجتمع المعرفة يعدنا بتكلفة أقل من تكلفة الأساليب التقليدية في التعليم, ويستلزم ذلك استكشاف واستخدام وتطوير طرق جديدة للتعليم تستثمر الميزات الفريدة للأدوات ووسائل التكنولوجيا المختلفة بهدف الاستجابة لحاجات متنوعة وواسعة جداً من المتعلمين (بسيوني، 21: 2004).

اقتصاد المعرفة والتعليم الإلكتروني:

إدراكاً من المجتمعات العربية بأهمية التعليم والتدريب لتحقيق التغير في نمط التفكير، والذي يجب أن يسبق التحول المطلوب في نمط الحياة، فقد أصبحت جهود بعض الدول العربية في الفترة الأخيرة على تأسيس نظام تعلم معرفي، يعتمد على التقنيات الحديثة كوسيلة فاعلة لتحصيل وحفظ ونقل المعرفة بأشكالها المختلفة. ولذلك تبنت بعض الجامعات العربية استراتيجية للتعليم الإلكتروني E-Learning، والتي تنطوي على استغلال التقنيات الحديثة كوسيلة أساسية في نظام التعليم على جميع المستويات, ويعرف مانك (2005,Mank) التعليم الإلكتروني على أنه " ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط المتعددة وشبكات المعلومات والاتصالات (الإنترنت) التي أصبحت وسيطاً فاعلاً للتعليم الإلكتروني, ويتم التعليم عن طريق الاتصال والتواصل بين المعلم والطالب, وعن طريق التفاعل بين الطالب ووسائل التعليم الإلكتروني الأخرى, كالدروس والمكتبة الإلكترونية, والكتاب الإلكتروني

وغيرها". وقد انتشر هذا النوع من التعليم بشكل سريع وأصبح من الواضح أن له مستقبلاً كبيراً, وهو ما دفع العديد من الخبراء مثل (2003,Jennex, 2004 & Coakes) إلى التأكيد على أن التعليم الإلكتروني هو البيئة التعليمية والعلمية التي يتم فيها توظيف التقنية بشكل مدمج مع العملية التعليمية, وتستخدم فيها الحواسب والأوعية المعلوماتية الأخرى إلى جانب شبكات الاتصال؛ وبالتالي سيكون هو الأسلوب الأمثل والأكثر انتشاراً للتعليم والتدريب في المستقبل القريب ومن ثم يمكن القول بأن التعليم الإلكتروني يعد أهم دعائم اقتصاد المعرفة، وبصفة خاصة في ضوء ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية, والاتجاه المتزايد نحو المجتمع المعلومات الرقمي (مجتمع المعرفة). كما يساهم في تغيير فلسفة التعليم من تعليم المجموعة إلى تعليم الفرد، كما يفتح مجالات للتواصل مع المجتمع عن طريق تقديم برامج ودورات على الإنترنت دون الحاجة إلى وجود معلم، بالإضافة إلى تراكم الخبرات، فأي جهد مبذول سواء في إعداد مقرر دراسي أو برامج تدريبية متنوعة لن تستفيد منه – فقط – الجهة المنفذة، بل جميع الطلاب والمؤسسات داخل المجتمع. (جامل، 2006 :17-16).

المتطلبات الأساسية لبناء منظومة التعليم في الدول العربية:

إن بناء منظومة تعليم فعالة يدعم فعالية المنظومات المتشابكة والمتكاملة معها، ولعل التصور التالي لمنظومة التعليم قد يحقق الفاعلية لها ويوفر أهم متطلبات بناء اقتصاد المعرفة (علي، 26: 2003)، والذي يشير إلى أهمية وضرورة مجموعة من المتطلبات يجب أن تستهدف تحقيقها هذه المنظومة، وتتركز هذه المتطلبات في الآتي: (الهاشمي والعزاوي، 2007).

- تعزيز قدرة الطالب على الحصول على المعرفة واستخدامها.
- النظر إلى منظومة التعليم اعتماداً على النهج الإجمالي بدلاً من النهج المجزأ.
- تعزيز العمل الجماعي.
- الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات.
- وبتكامل مع ما سبق، التوسع في مفهوم المدرسة الذكية Smart School.
- وبتكامل مع مفهوم المدرسة الذكية مفهوم جامعة المستقبل Future University والتي تستخدم مخرجات المدرسة الذكية كمدخلات لها بما يعني استكمالها لنفس الأهداف وقيامها على خطوات مشابهة لخطوات المدرسة الذكية مع بعض الاختلافات.
- الإنفاق المتزايد على التعليم.

متطلبات نجاح خطط تطوير التعليم:

هناك العديد من المتطلبات اللازمة لنجاح خطط تطوير التعليم في الدول العربية يتمثل أهمها في:

- المساندة السياسية والحشد للمجتمع للمشاركة في تنفيذ برامج التحديث تمويلاً وإشرافاً وتقييماً.
- الجدية والخروج عن المألوف في الإدارة بهدف الانضباط داخل المدرسة والجامعة ورفض الاستثناء، طالما توفرت العدالة في التطبيق خصوصاً من قيادات المجتمع ورموزه.
- زيادة الموارد السنوية المتخصصة في موازنة الدولة للاستثمار، بهدف تحديث المدارس بناءاً وتجهيزاً، والتطوير التكنولوجي، وبناء المدارس الفنية حسب خطة التطوير.
- استمرارية مجانية التعليم للجميع مع حشد المجتمع المحلي الذي توجد فيه المؤسسات التعليمية لتوفير موارد إضافية للإنفاق على التطوير والتحديث.

- تقبل اللامركزية في إدارة المدارس مالياً وتعليمياً مع ما تفرضه من التنازل عن السلطات والصلاحيات المركزية، والتقبل المؤقت لبعض التجاوزات التي قد تصاحب زيادة مساحة الاستقلال للإدارة. ويتبع ذلك توزيع الموازنة السنوية على المدارس والجامعات بحيث يكون للمدرسة أو الجامعة موازنتها الخاصة التي تمثل مساهمة الحكومة مضافاً إليها المساهمات الاختيارية المساند للمدرسة أو الجامعة.
- مبادرة المجتمع لإقامة مدارس جديدة من خلال نموذج المشاركة في التكلفة جنباً إلى جنب مع التعليم العام والخاص، وبمساندة الدولة وتأييدها بتخصيص الأراضي اللازمة أو المساندة الأكاديمية طالما كان ذلك غير هادف للربح، بل يصب فائض إيراداته في التنمية والاستثمار في التعليم.
- تقبل وجود مؤسسات الاعتماد وضمان الجودة، ومؤسسات التقييم سواء في التعليم قبل الجامعي أو التعليم العالي، وارتباط ذلك بالمعايير العالمية كأساس لصياغة المقترحات المستقبلية لتقييم أداء مؤسسات التعليم والمدرسين وأعضاء هيئة التدريس.
- قبول المجتمع لفكرة تكامل الأنظمة التعليمية العام والفني سواء كان حكومياً أو خاصاً أو أهلياً، وإفساح المجال لحرية حركتها جميعاً لنفس معايير ضمان الجودة والاعتماد.
- الدور المسئول لوسائل الإعلام القومية والحزبية والمستقلة في تبني خطط تطوير التعليم، وحشد الجماهير لدعمها مع المناقشة الموضوعية للجوانب الإيجابية والسلبية في عملية التطوير.
- تطوير آليات رعاية المتفوقين والنابغين، سواء من خلال مؤسسات تعليمية خاصة أو فصول أو فرق خاصة بهم.
- التكامل مع مؤسسات التعليم العربية والإسلامية من خلال المنظمة العربية للتعليم والعلوم والثقافة، واتحاد الجامعات العربية، واتحاد الجامعات الإسلامية، وبصفة خاصة في مجالات تطبيق نظم ومعايير الجودة والاعتماد.

اجراءات البحث:

بعد الاطلاع الباحثان على المبادرات النوعية التي انبثقت من الخطط الاستراتيجية لرؤية 2030 وكان من ضمنها إنشاء عدد 2000 مدرسة مستقلة في عدد من مناطق المملكة العربية السعودية وايضاً من ضمن برنامج التحول التعلم الإلكتروني في التعليم العام، ومن خلال ايضا الاطلاع على (أنموذج المدرسة السعودية الافتراضية) لدكتور عبداللطيف العوين، قام الباحثان بعد الاطلاع بتحليل ما سبق ذكره بجانب تحليل خصائص الاقتصاد المعرفي وما اوضحته رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في هذا الجانب، وذلك للانطلاق لوضع نموذجًا مقترحًا لمدارس مستقلة الإلكترونية قائمة علي الاقتصاد المعرفي، وتحكيم هذا النموذج من قبل عينة من المتخصصين في مجال المدارس الالكترونية وتقنيات التعليم العاملين بمدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، ومن المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات المصرية والسعودية من المتخصصين في مجال تكنولوجيا التعليم والحاسبات من المهتمين بمجالي المدارس الالكترونية والاقتصاد المعرفي، ويتكون النموذج المقترح من:

أولا: الإطار العام للنموذج:

وصفه:

انطلاقا من محاور الاقتصاد المعرفي تم وصف الإطار العام لنموذج انه " إطار عام لاستراتيجية التعلم الإلكتروني للمدرسة المستقلة في التعليم العام من منظور رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية بحيث يمكن من خلاله توضيح كيفية تحديد الاستراتيجية ومراحل تحقيقها بمشاركة الجهات ذات العلاقة في وزارة التعليم وخارجها .

أهدافه:

- بناء منظومة فكرية مستقلة إلكترونية توجه التعليم العام نحو الاستقلالية والاقتصاد المعرفي.
- تقديم إطار عمل لأهم متطلبات تطوير المدارس التعليم العام في ضوء مدخل المدارس المستقلة وتحيق جودة التعليم والتعلم في جميع مجلاتها.
- تقديم صورة مستقبلية لما يجب ان تكون عليه مداس التعليم العام في ظل التنافسية العالمية وتلبية احتياجات الطلبة القرن الواحد والعشرون.
- تحقيق المتطلبات الريادية التي تساهم في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية2030 .
- بناء شراكات استراتيجية بين كافة الجهات ذات العلاقة لتوحيد الجهود واستثمار الفرص لوصول الي اقتصاد معرفي ناجح.

ثانيا: المدرسة المستقلة الإلكترونية:

بيئة تعلم نشطة تفاعلية مستقلة النظام قائمة على خصائص الاقتصاد المعرفي لتوظف تطبيقات التعلم الإلكتروني وفلسفاتها المختلفة لبناء شخصية المتعلم القرن الواحد والعشرون ليكون مواطن صالحاً منتجاً يستثمر قدراته في تحقيق اهدافه واستدامة ممارسات تعلمه مدى الحياة ليس فقط ما اكتسبه من معارف تخصصية ومهارات علمية بل ما يتمتع به من كفاءة.

الغاية:

دعم العملية التعليمية بكافة مراحله وأنواعه التعليمية لإعداد المواطن الصالح المنتج لصناعة المعرفة لمستقبل الوطن وتسهم في تحقيق غاية التحول الرقمي من رؤية المملكة2030

أهداف المدرسة المستقلة الإلكترونية:

تستند الأهداف على خصائص الاقتصاد المعرفي وهي كالتالي:

- توفير مناهج دراسية رقمية تفاعلية لجميع أنواع ومراحل وأنواع التعليم العام بما يخدم الاقتصاد المعرفي
- توفير بيئة إثراءيه متنوعة مصنفة من المستفيدين والخبراء والمختصين
- الإسهام في رفع كفاءة وجودة التعليم في القرى النائية
- الإسهام في معالجة صعوبة بعض الطلاب للمدارس والانتشار الجغرافي
- الإسهام في تخفيف وأعباء تنقلات المعلمين والمعلمات بين القرى
- توفير فرص التعلم الإلكتروني بالمناهج الوطنية المعتمدة من التعليم العام للطلاب خارج المملكة
- توفير فرص تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة وتعليم الكبار ومن في حكمهم
- توفير فرص تعليمية وتدريبية مساندة أو تطوير هويات ومهارات داعمة وذلك لكافة المستفيدين
- توفير أوقات مرنة للتعلم والتدريب والأنشطة طوال العام
- الاقتصاد المعرفي يعمل على بناء معلم المستقبل بحيث يكون مبادراً إلى إنتاج المعرفة متعلم مدى الحياة
- من أهم مرتكزات المدارس المستقلة القائمة على الاقتصاد المعرفي البحث العلمي والتي تزيد من فهم المعلم للأهداف التربوي ووضع الخطط السليمة القائمة على أسس علمية والتي تساعد على حل المشكلات التي تواجهها.

مبادئ وقيم المدرسة:

- الطالب المستفيد الأول
- المستفيد منتج للمعرفة
- إنتاج المعرفة وتوطينها
- المشاركة في صناعة المستقبل
- الشمولية والتكامل
- المرونة
- تيسير الوصول
- الانتشار
- التنافسية
- التبادلية
- التشاركية
- المعيارية
- الجودة
- الاستقلالية
- المحاسبية
- التنوع
- الاختيار

المدرسة المستقلة الإلكترونية والجودة

تعتمد الجودة داخل المدرسة المستقلة الالكترونية على ما يفيد في الوصول الي انتاج اقتصاد معرفي قوي لذلك لوصول لذلك يجب تحقيق النقاط التالية:

- تحديد المعايير والأسس الضابطة لإدارة برامج المدرسة المستقلة الالكترونية.
- رفع مستوى إداء عمليات التعليم الالكتروني وضبط جودتها داخل المدارس
- ضبط برامج التدريب والتأهيل الإلكتروني القائم على الاقتصاد المعرفي وجوانبه المعتمد للقيادات التربوية في الميدان
- ضمان التزام القيادات التربوية والمعلمين بمعايير المدارس الإلكترونية المستقلة التي تخدم الاقتصاد المعرفي
- تطبيق إجراءات ومعايير لتطوير ودعم الطلاب بمختلف مستوياتهم في المدارس المستقلة الإلكترونية بما يخدم الاقتصاد المعرفي.

المستهدفون

- طلاب وطالبات التعليم العام في الداخل والخارج
- المعلمين والمعلمات
- أولياء الأمور
- المختصين والخبراء
- مؤسسات وأفراد المجتمع

الشركاء

- وزارة التعليم
- وزارة الداخلية
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
- المركز الوطني للتعلم الإلكتروني
- هيئة تقويم التعليم
- معهد الإدارة العامة
- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
- الجامعات السعودية

منظومات التعلم الالكتروني:

1) منظومات التعلم الأساسية وتمثل مدرسة مادة بجميع مراحلها وتنقسم إلى:
   - فصول تعلم افتراضي تفاعلية
   - أوعية إثراءيه متنوعة
2) منظومات التعلم المساندة وتشمل
   - منظومة متكاملة لصقل مهارات القرن الواحد والعشرون
   - منظومة متكاملة للتدريب المستمر (تقني – معرفي – مهني)

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، سعد الدين (محرر)، (1989)، مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن.

إبراهيم، لينا ومحمد وفا، (2005)، واقع تدريس العلوم للصفوف الأساسية الثلاثة الأولى في الأردن وسبيل تطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة في التربية العلمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية.

أبو الشيخ، مصطفى، طالح والرواشدة، هشام (1998)، احتياجات سوق العمل لربط تعليم التكنولوجيا التطبيقية باحتياجاته، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، عمان، الأردن.

اخوه ارشيده، عالية (2006) المساءلة والفعالية في الإدارة التربوية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

الأسكو، (2003)، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك.

إعلان دمشق، (2000)، مدرسة المستقبل في الوطن العربي، المجلة العربية للتربية، العدد رقم (20).

أولسون، لين، (2002)، ثورة التعليم في المدرسة إلى العمل، ترجمة مجاهد، شكري، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، القاهرة، مصر.

البيلاوي، حسن وسلامة حسين، (2007)، إدارة المعرفة في التعليم، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر.

بسيوني، عبد الحميد (2004)، التعليم والدراسة على الإنترنت، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة.

البكري، جواد، (2005)، دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي: دراسة قياسية للفترة (1955-2004)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

جرادات، عزت (1992): فلسفة التطوير التربوي في الأردن واتجاهاته، رسالة المعلم، مجلد 33، عدد2، ص 14-21

جامعة الدول العربية، وآخرون (1999)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

جامل، عبد الرحمن ومحمد ويح، (2006)، التعليم الإلكتروني كلية لتحقيق مجتمع المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الأول لمركز التعليم الإلكتروني، جامعة البحرين, 17-19 ابريل.

حجر، إبراهيم الأمين (2004)، رؤية لتعزيز مجتمع المعرفة والابتكار في الوطن العربي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد رقم (43)، الأمانة العامة، الأردن.

الخضيري، محسن أحمد، (2001)، اقتصاد المعرفة: مدخل تحليلي، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر، القاهرة.

خلف، فليح حسن، (2007) اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

خير الدين، حسيب وآخرون (1988) مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة رقم (1)، بيروت.

الرشيد، عبد الله بن أحمد (1989)، السياسة الوطنية للعلوم والتقنية ودورها في نمو الاقتصاد السعودي، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، وزارة التخطيط، السعودية.

سلمان، جمال داود، (2008)، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية.

السلمي، علي، (2002)، آليات تطوير التعليم العالي في الوطن العربي من أجل المستقبل، مؤتمر العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي: الواقع والطموح، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان.

الشمري، هاشم والليثي، ناديا، (2008)، الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة رقم (1) عمان.

علي، نبيل، (2003)، آفاق المعرفة: المغزى والمعنى، وجهات نظر، العدد رقم (59) ديسمبر.

مرياتي، محمد، (1999)، البعد الجديد لنظام الإبداع الوطني ومنظومة العلم والثقافة في القرن الواحد والعشرين، مجلة العلوم، الأسكو، تونس، كانون الأول.

المصري، منذر، (2002)، اقتصاديات التعليم والتدريب المهني، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس.

مؤتمن، منى، (2003)، نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع الاقتصاد المعرفي، بحث مقدم إلى إدارة البحث والتطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية، أيلول.

النجار، فريد، (1999)، فلسفة التعليم: من المحلية إلى العالمية. بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة القاهرة بعنوان، تطوير التعليم الجامعي: رؤية مستقبلية، 22-24 مايو.

الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي فائزة محمد، (2007)، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم المصري (د.ت): لسان العرب، ج6، دار المعارف القاهرة.

أبو انعير، نذير سيحان محمد (2011). إمكانية تطبيق مبادئ المدارس المستقلة من وجهة نظر الخبراء التربويين في الأردن، كلية الأميرة رحمة الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة الجنان، عدد1, ص ص 310-326.

الأحمدي، عدنان (1424هـ): بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفايته، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلة العربية للتربية، المجلد23، العدد2، ذو القعدة، تونس.

أخو أرشيدة، عالية، (2006م): المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

أسعد، وليد أحمد (2005م): الإدارة التعليمية، ط1, عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر.

بالخير، أمير محمد (1431هـ): تطوير نظم الاتصال في إدارة المدارس الثانوية للبنات في مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.

بدر، ماجد فرحان (1421هـ): أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن الواقع والحلول، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 36، ربيع الأول، عمان.

البدري، طارق (2004م): الأساليب القيادية والإدارية في المؤسسات التعليمية، دار الفكر، عمان.

-

المراجع الأجنبية:

Allan, Beavis K. (2007). The Governance of Independent Schools: An Antipoetic Systems Approach, international Journal of Learning: 2007, Vol .14 issue 7, p83.

Allcott, H &.Ortega, D. (2007). The Performance of Decentralized School SYSTEMS: Evidence from Fey Alegr'la in Venezuela .Mimeo. IESA, Caracas.

Anderson, R. (2007). Tasks Practiced by Florida Principals. Educational Leadership, 44, 9-21.

Anderson, Lipmann (2011). District Leadership assessment, Day tontine pendent school, A Journal of Educational, A Journal of Educational Strategies, Issues and Ideas, v79 n6 p265-270.

Avissar. G. (2007), School Principals and Inclusion: Views, Practices and possible Signs of Burnout. Ludwig's burg Germany.

Barrat, Vanessa X. (2009). Prepared Examining independent study high school in California, international center for education, USA.

Bassett. Partick F, (2012). Strategic Planning in Independent School, v72 n1, National Association of Independent School, Washington, DC.

Bastiste, Harold Eugene (2013): Toward an Understanding of the Role of Relational Trust for New Heads of Independent Schools, proQuset LLC, Ed. D. Dissertation, University of Pennsylvania.

Bennet, N, (2003). Effective Educational Leadership, Paul Chapman Publishing. London.

Bohlmark, Anderson, (2012): Independent School and Long – Run Educational Outcomes: Evidence from Sweden's Large Scale Voucher Reform, Sweden.

Boston Global Education, (2011). Harvard Ave, Unit 3, Boston.

Brad, Phipps (2012): Caverna Independent high school leadership assessment, caverna independent school district, Journal of Research in International Education , v13 n2 , pp4-8.

Marsh, Scott: Gibson, Ian W. (2014): Leadership for Learning in School Education: Insights from a Factor Analysis of Research CONDUCTED in Australin Independent schools, Educational Management Administration & Leadership, v42 n4 p474 -490 July.

Martin, Jessica T; Cooper, Shauna M. (2012): Independent Schools: Parents and School Influences and Development. Urban Review: Issues and Ideas in Public Education, v44n1 p113 -132.

Mbath, L. (2006). Delegation of Authority by School Principals an Education Law perspective. Education as Change, Vol 10, p5-18.

McManus, Jim (2012): School. Can Teach Us: Observations from the Independent School Cemetery, Independent School, v72 n1, National Association of Independent School, Washington, DC.

Mulford, B. (2003): School Leaders: changing Roles and Impact on Teacher and School

Effectiveness, Directorate for Education and Training Policy Division .

Levine, (2002) M. A mind at a tme , New York,Simon shustan , wetern Michigan university .Currie , Stuart, m ,PhillIP,Michael B , jubenville , Colby B (2012) : Formulaing Independnt School ,Physical Educator ,v69n3p248-264.

.Cookson,T. (2007) . preparing for Power: Americans Boarding School,New York : Basic Book .

Rand center (2008), Education for new Era Design and Implantation of K-12Education Reform In Qatar, Retrieved 2May .

Wiggins,Alexis (2011) . Doors Open; How Indendent Schools Can Improve through Encouraging a Culture of Collaboration, Natioal Association of Independent Schools, v70n4Sum, Washington .

المواقع الإلكترونية :

موقع مدرسة فلاجرفيل المستقلة (امريكا) WWW.PFISD.NET

موقع مدارس دالاس المستقلة (امريكا) WWW.DALLASISD.ORG/SITE

موقع مدارس كوينزلاند المستقلة (أستراليا) WWW.PRIVATESCHOOLSDIRECTORY.AU